توظيف القوة الذكية الأمريكية في إدارة الصراع مع روسيا في أوكرانيا

أ.د مثنى علي المهداوي **قصي سمير خليل**

أ.د مثنى علي المهداوي
mothana.ali@copolicy.uobghdad.edu.iq
قصي سمير خليل
Qusaysameer18@Gmail.com

https://doi.org/ 10.61884/hjs.v13i50.483

ملخص :

يُعد مفهومُ القوةِ من المفاهيمِ الرئيسةِ في السياسةِ الدولية، ومن المفاهيمِ العريقةِ في تراثِ الحضاراتِ القديمة، فقد شهدَ التأريخُ الانساني أحداثاً مهمة، لعبت القوةُ فيها دوراً رئيساً في ولادةِ دولٍ جديدة، واندثارِ أخرى.

لقد أدى تعقدُ النظام الدولي، وتغير موازين القوى الدوليةِ فيه، وظهور تحدياتٍ جديدة، وتطورُ أدواتِ الصراعِ على المستوى الدولي، فضلاً عن ظهور العديدِ من الفاعلين الدوليين وغير الدوليين، إلى دفع الدولِ نحو إيجاد صيغةٍ جديدةٍ، تستطيعُ من خلالها استثمار جميع أدوات القوة ومصادرها التي تمتلكها، لتوظيفها لاحقاً بالشكل المناسب، والذي يتيحُ لها تحقيق أهدافها بأقل الخسائر، ولتحافظ على نفوذها وهيمنتها ووزنها الدولي.

لذلك، وبالنظر إلى طبيعةِ التحدياتِ التي تواجهُ الدول، وعلى وجهِ التحديدِ الولاياتُ المتحدة الأمريكية، فلقد برزت الدعوةُ إلى تبني استراتيجيةٍ جديدة في السياسة الخارجية، أُطلق عليها استراتيجية (القوة الذكية)، كإستراتيجيةٍ متكاملةٍ تقومُ على تحقيقِ التوازنِ بين استخدام القوة الصلبة والقوة الناعمة، انطلاقاً مما تحققهُ للمصالحِ العليا للدولة، ولاسيما في ظل التطور التكنولوجي والعلمي الذي يشهدهُ العالمُ اليوم.

Utilizing American Smart Power in Managing the Conflict with Russia in Ukraine

Professor Dr. Muthanna Ali Almahdawy
Qusay Sameer Khaleel

ABSTRACT :

The concept of power is one of the fundamental concepts in international politics, rooted in the heritage of ancient civilizations. Throughout human history, significant events have occurred where power played a pivotal role in the birth of new states and the decline of others.

The complexity of the international system, changes in the balance of international power, emergence of new challenges, and evolution of tools of conflict on the international level, along with the emergence of numerous international and non-state actors, have pushed states towards devising a new formula. This formula enables them to harness all the tools and resources of power they possess, to later employ them in the most appropriate manner, allowing them to achieve their objectives with minimal losses, and to maintain their influence, dominance, and international weight.

Therefore, considering the nature of the challenges facing states, particularly the United States of America, there has been a call for adopting a new strategy in foreign policy, termed the "Smart Power" strategy. This strategy is comprehensive, aiming to achieve a balance between the use of hard power and soft power, based on what serves the state's highest interests, especially in light of the technological and scientific advancements witnessed by the world today.

المقدمة:

تُعد القوةُ من العناصر الرئيسة التي تلعبُ دوراً مهماً في العلاقات الدولية، إذ تمثل أحد الأدوات المهمة التي تستخدمها الدول في تنفيذ وإدارة سياستها الخارجية، كما إن لها دوراً مهماً في إدارة الصراعات الدولية، والسعي نحو تحقيق المزيد من النفوذ على المستوى الدولي.

لقد أصبح امتلاك عناصر القوة بمختلف اشكالها وأنواعها، مهماً لتحقيق النجاح لدولةٍ ما من أجل تحقيق أهدافها في السياسة الخارجية، بل أصبحت هنالك أهمية متزايدة لكيفية توظيف الدولة لما تمتلكه من أشكال القوة، لذا ومن هذا المنطلق جاءت اهمية الحديث عن القوة الذكية ودورها في السياسة الخارجية.

لذا، فإن مفهوم القوة الذكية يُعد من المفاهيم الحديثة نسبياً في حقل العلاقات الدولية، وقد كان رئيس مجلس الاستخبارات الوطنية الأمريكية السابق، جوزيف ناي هو أول من طرح مفهوم القوة الذكية الأمريكية في عام 2004، اذ قام بادخاله ضمن اهتمام مراكز الدراسات البحثية الأمريكية، كي يكتسب المزيد من الاهتمام، كما قام بتشكيل تحالف مع عدد من أعضاء الحزب الجمهوري الأمركي الرافضين لنهج جورج بوش الابن في السياسة الخارجية في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS)، إذ قام المركز بدوره بإطلاق استراتيجية القوة الذكية عام 2007.

ونسعى في هذا البحث، إلى اجراء دراسة معمقة في رؤية الولايات المتحدة لاستراتيجية القوة الذكية، ولكيفية توظيف عناصر قوتها في إدارة الصراعات التي تخوضها على المستوى الدولي، في ظل التغييرات المتواصلة التي تشهدها الساحة الدولية، وفي هذا الإطار نسعى إلى الإجابة على عددٍ من الأسئلة:

- ما هو مفهوم القوة الذكية؟
- ماهو مفهوم إدارة الصراع الدولي؟
- ما هي أدوات الولايات المتحدة لإنفاذ مفهوم القوة الذكية واقعياً؟
- كيف توظف الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية القوة الذكية في الصراع مع روسيا في أوكرانيا؟

إذ تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها، أن القوة الذكية اصبحت من العناصر الفاعلة التي تعتمد عليها الولايات المتحدة في تحقيق أهداف سياستها الخارجية، وديمومة نفوذها على المستوى الدولي، وبأن استمرار العمل بالقوة العسكرية وحدها لم يعد يجدي نفعاً في ظل التكاليف المترتبة على استخدامها، كما إن القوة الذكية ستكون أكثر فاعلية وتأثيراً ومرونة في مواجهة التحديات التي تواجه تنفيذ اهداف سياتها الخارجية.

المحور الأول: مفهوم القوة الذكية

يُشكل العالمُ اليوم بوتقةً من التحديات التي تواجهها الإدارةُ الأمريكية، اذ تشملُ هذه التحديات المشاكل العالمية والتطرف العنيف والركود الإقتصادي وتغير المناخ، وصولاً إلى توزيع القوة في العالم، وتشكل جميعها تحدياتٍ تتطلبُ تعاوناً فعالاً، أصبح تحقيقه أصعب من ذي قبل، ولا يمكن مواجهتها ما لم تكن هنالك أمةٌ ما مستعدة للقبول بالقيام بشيء حيال ذلك، وهذه الامة كما سمتها وزيرة الخارجية الامريكية السابقة (هيلاري كلينتون) الولايات المتحدة الأمريكية[1].

إن الولايات المتحدة الأمريكية تعدُ الدولةَ الأقوى في العالم في الوقت الراهن، اقتصادياً وعسكرياً وتكنولوجياً وسياسياً، إذ برزت كقوةٍ كبرى لها دور كبير في النظام الدولي منذ الحرب العالمية الأولى، واستمر دورها ونفوذها في النمو، بعد ما حققتهُ من انتصاراتٍ في الحربين العالمية الأولى والثانية، لتبدأ بعد ذلك مرحلةُ الحربِ الباردة، والتي انتهت بانفرادِ الولايات المتحدة الأمريكيةِ بقيادةِ النظام الدولي بعد انهيار الإتحاد السوفيتي[2].

لقد سعت الولايات المتحدة في العقد الأخير من القرن العشرين إلى رسم شكل النظام العالمي الجديد، لتكريس الهيمنةِ الأمريكيةِ، غيرَ إنها كانت تفتقدُ إلى المحفزِ الاستراتيجي الذي يوفرُ لها الدعم الداخلي والدولي[3].

وبالرغم من إن التفكير الاستراتيجي الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر/ أيلول 2001، عكس إدراكها للتغييرات العميقة في المشهد الدولي[4]، وسعيها نحو قيادة العالم، إلا أن الفشل العسكري الأمريكي في كلٍ من العراق وأفغانستان، وانعكاساته السلبية على اقتصادها الأمريكي، وتداعياته السلبية على صورتها عالمياً، وعلى الداخل الأمريكي نتيجة الخسائر البشرية التي قدمتها، كان الدافع للنخب السياسية الأمريكية الى القول: أن ادارة الرئيس الأمريكي (جورج بوش) لم تتمكن من توظيف أدواتها في السياسة الخارجية، واعتمدت بشكل كبير على قوتها العسكرية، وهو ما دفع نحو المطالبة بالعمل على تحقيق التوازن بين

(1) هيلاري رادوم كلينتون، القيادة عبر القوة المدنية: إعادة تعريف الدبلوماسية والتنمية الأمريكية، سلسة ترجمات الزيتونة (61)، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، 2010، ص 2.

(2) حسين الحاج علي احمد، «حرب أفغانستان التحول من الجيوستراتيجي الى الجيوثقافي»، مجلة المستقبل العربي، العدد 276، (بيروت 2002)، ص15.

(3) محمد سعدي، «مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة والثقافة والسلام»، سلسة أطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 58. (بيروت 2006)، ص211.

(4) مثنى علي حسين المهداوي، أثر المتغير الأمريكي في العلاقات الروسية العراقية المعاصرة، مجلة دراسات دولية،) جامعة بغداد، 2009)، بغداد، ص10.

قوتها الناعمة وقوتها الصلبة، ودمجهما في استراتيجية جديدة تعرف بالقوة الذكية. وبالرغم من أنَّ مفهوم القوةِ الذكية حديث الاستخدام في السياسة الخارجية الأمريكية، إلا أنَّ سياسة الجمع بين أساليب القوة الناعمة والصلبة في سياستها الخارجية، يرجعُ تأريخها إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى، وتحديداً إلى حُقبة الرئيس (ثيودور روزفلت) عام 1901، اذ عبر عن ذلك في أحد تصريحاته بقولهِ: (تكلم بهدوء واحمل عصا غليظة) وذلك في إشارةٍ منهُ الى الأسلوبِ الذي يجب أن تكونَ عليهِ السياسة الخارجية الأمريكية في تعاملها مع الدولِ الأخرى على الصعيد الدولي[5].

كما عملت الولايات المتحدة الأمريكية في مراتٍ عديدة على الدمجِ بين القوتين في السياسةِ الخارجية أثناء الحرب العالمية الثانية، إذ اعتمدت على القوةِ الصلبة بشقيها العسكري والاقتصادي في حروبها ضد دول المحور، بينما وظفت القوة الناعمة لإعادة اعمار اليابان وتركيا واليونان، عن طريق مشروعي (مارشال) و(ايزنهاور)، فضلاً عن بناء المؤسسات الدولية ونشر القيم الليبرالية والغربية التي أقيم عليها النظام الدولي بعد تلك الحرب (كما ذكرنا سابقاً)[6].

إن مفهوم القوة الذكية، لم يبرز إلا بعدَما مُنيت الولايات المتحدة الأمريكية بنكساتٍ على المستوى العسكري، إذ ظهر واضحاً للولايات المتحدة فشل قوتها العسكرية في حسمِ الصراعاتِ، وعدم القدرة على تحقيق اهداف سياستها الخارجية[7].

إن القوة الذكية ليست هي القوة الصلبة أو القوة الناعمة في معناها، إنها حالة جمع تفاعلي بين الإثنين، والقوة الذكية تعني بناء استراتيجية متكاملة، وتحشيد الموارد، والادوات المطلوبة لتحقيق أهداف الولايات المتحدة على قاعدة التفاعل بين القوتين. وهي مقاربة تشدد على ضرورة وجود قوة عسكرية على جانب استثمار مكثف لبناء الائتلافات والشراكات والهياكل المؤسسية على المستويات كافة، وذلك لتوسيع قدرة الولايات المتحدة على التأثير في بيئتها الخارجية لإضفاء الشرعية على ماتقوم به من أفعال تقدم من خلالها قيم ومساعدات انسانية

(5) بن ضيف الله بلقاسم، «القوة الذكية في الفكر السياسي الاستراتيجي الأمريكي المعاصر 2008-2016 مقاربة نظرية للفهم»، مجلة المستقبل العربي، العدد 438 (بيروت 2019)، ص12.

(6) المصدر نفسه، ص 13

(7) رفيق عبد السلام، (الولايات المتحدة بين القوة الصلبة والقوة الناعمة (بيروت: دار الانتشار العربي، 2011)، ص 87.

تخدم شعوباً أخرى بشكل يلغي التعارض الظاهر بين وجود قوة أمريكية مهيمنة مع مصالح فواعل دولية أخرى وقيمها[8].

ولقد طورَ (جوزيف ناي)، أستاذُ العلومِ السياسية في جامعةِ (هارفرد) والرئيسُ الأسبق لوكالةِ المخابرات الأمريكية، أفكار (كينيث والتز)، إذ قدمَ مفهوماً جديداً للقوة، يهتمُ بعناصر القوة غير المادية، كالثقافة والمؤثرات الإعلامية والتجارية والاقتصادية، وكل مورد لا يدخلُ ضمن الإمكانات والقدرات العسكرية والعقوبات الإقتصادية، وذلك من مفهوم القوة الناعمة. ويعدُ ناي أولَ من استخدم مصطلح القوة الناعمة، في كتابه المعنون: «وثبة نحو القيادة»، الذي صدرَ في بدايةِ تسعينيات القرن الماضي، ثم أعادَ استخدامه في كتابه المعنون: «مفارقة القوة الأمريكية» الذي صدر عام 2002[9]. وقد توسَع (ناي) بعد ذلك في مفهوم القوة الناعمة، اذ وضع كتاباً صدر عام 2004 بعنوان: «القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية»، وعرفها بأنها: «القدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدلاً من الإرغام»[10].

وفي إطار انشغال الفكر الأمريكي بالنقد الذاتي، دعا العديد من منظري السياسة الخارجية الأمريكية، إلى فتح حوارات فيما بينها وذلك للتباحث في أبعاد وجوانب التراجع الأمريكي عالمياً، للوصول إلى الطرائق الممكنة للحيلولة دون خسارة الولايات المتحدة الأمريكية لمكانتها في النظام الدولي، وقد تم تكليف مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية (CSIS) لتقديم توصيات محددة بشأن هذا الموضوع[11].

لذا فقد قام المركز بتشكيل لجنة كُلفت بتقديم صورة عن التحديات الحالية والمستقبلية التي تواجه الولايات المتحدة بعد عام 2008. ووضع رؤية لسياسة خارجية محددة وفاعلة للمرحلة القادمة، تعتمدُ على توظيفِ عناصرِ القوة والتفوق الأمريكي كافة. وقد تألفت اللجنة من عدد من الشخصيات البارزة والمؤثرة في الوسط السياسي الأمريكي، واعضاء من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، وقادةً عسكريين متقاعدين، وسفراءَ سابقينَ، وعددا من المستشارين، وقد أُسندت رئاستها إلى كلٍ جوزيف ناي، وريتشارد أرميتاج وكيل وزير الخارجية الأمريكي الأسبق[12].

(8)Richard L. Armitage and Joseph S. Nye, CSIS Commission On "Smart Power", Washington D.C., 2007, P 7

(9) Joseph Nye, The Paradox Of American Power, Oxford University Press, Oxford, 2003, pp.8-12.

(10) Joseph Nye, Soft Power: The Means To Success In world Politics, Public Affairs, New York, 2004, p8.

(11) يُنظر: حسن عبد ربه حسن، عقل أمريكا: مؤسسات صناعة الرؤية والفكر في الولايات المتحدة الأمريكية، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (2009)، ص 110.

(12) محمد حمدان، القوى الناعمة وإدارة الصراع عن بعد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية،)بغداد، 2013)، ص 249.

وبعد انجاز أعمالها، قدمت اللجنة تقريرها النهائي تحت عنوان، القوةُ الذكية أمنٌ أكثرُ لأمريكا، الذي خلص إلى إن: «صورةَ الولايات المتحدة ونفوذها في حالةِ تدهورٍ في جميع أنحاء العالم، وللحفاظِ على دورها الرائد على المستوى العالمي، على الولايات المتحدة سرعة التحرك لاستبدال الخوف والغضب تجاهها بالتفاؤل والأمل، وعلى الولايات المتحدة أن تصبح قوةً أكثر ذكاءً، فبالتكامل ما بين قوتها العسكرية والاقتصادية مع قوتها الناعمة تستطيع أمريكا مواجهة التحديات العالمية»[13].

كما تضمن التقريرُ، تحديد أسباب تراجع مكانةِ الولايات المتحدة على المستوى الدولي، وتبني استراتيجية جديدة أُطلق عليها مصطلح «القوة الذكية»، لتشكل هذه الاستراتيجية المبدأ الأساس في السياسة الخارجية الأمريكية للمرحلة المقبلة، إذ تقومُ هذه الاستراتيجية على أساس الجمع بين القوتين الصلبة والناعمة، وتهدفُ الاستراتيجية الجديدة، إلى توظيف أمكانات الولايات المتحدة التي تتفوق بها على دول العالم الأخرى، وقد أوصت اللجنة بضرورة تركيز السياسة الخارجية الأمريكية في المستقبل على خمسة محاور أساسية، وكما يأتي[14]:

1. تقوية التحالفات والشراكات والمنظمات التي تتيحُ للولايات المتحدة مواجهة مصادر التهديد والخطر، من دون الحاجة إلى بناءِ تحالفٍ جديدٍ عند مواجهةِ أي تحدٍ جديد.

2. اهتمام الولايات المتحدة بالتنمية على المستوى الدولي، مما يساعد الولايات المتحدة على تطوير برامج المساعدات، لتكونَ أكثر تكاملاً وتوحداً، عبر توثيق المصالحِ الأمريكية مع تطلعات الأفرادِ والشعوب في أنحاء العالمِ.

3. استثمارُ الدبلوماسية الشعبية، والعملُ على إنشاءِ المؤسسات غير الربحية، ومن ذلك مضاعفة الاعتماد السنوي لبرنامج فولبرايت (Fulbright Program) ، الذي ترعاهُ الولاياتُ المتحدة لتنمية التفاهم والتبادل الثقافي والعلمي بين شعبها وشعوب العالم.

4. توثيقُ الارتباطِ بالإقتصاد العالمي عن طريق التفاوض بشأن مناطق التجارة الحرة مع دولِ منظمةِ التجارةِ العالمية، التي ترغبُ

(13) حيدر سامي عبد، القوى في السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام 2008، مكتبة بيسان،) بيروت، الطبعة الأولى)، ص 23.

(14) Joseph S. Nye, & Richard L. Armitage, CSIS Commission On Smart Power: A Smarter More Secure America, Center For Strategic International Studies, Washington DC, 2007, P1.

بالتحركِ من أجلِ تحرير التجارة، إستناداً إلى القاعدة الدولية، في توسيعِ مناطق التجارة الحرة، لتضم الدول التي لم تلتلحق بركب العولمة بعد.

5. الحرص على أخذ موقع الصدارة في قضايا التغيرات المناخية، وغياب الأمن لمصادر الطاقة، عبر مزيدٍ من الاستثمار في مجالات التقنية والإبداع.

ويعرفُ حوزيف ناي القوة الذكية بأنها: «القدرة على الربط بين مصادر كل من القوة الذكية المعتمدة على عوامل الإقناع والجانبية، والقوة الصلبة المعتمدة على عوامل القسرِ والإجبارِ من أجل الوصول الى استراتيجيات مؤثرة»[15]. كما يعرفها عدد من المفكرين في الولايات المتحدة بأنها: «محصلة التكامل بين القوة العسكرية والقدرة الاقتصادية – أي القوة الصلبة – وبين قدرة التأثير بطريقة وسائل الجذب المتنوعة – أي القوة الناعمة، وبهذه القوة الذكية يمكن مواجهة التحديات الكونية المتزايدة»[16]. بينما تعرفها وزيرة الخارجية الامريكية (هيلاري كلينتون) بأنها: «تسخيرُ كل الأدواتِ التي تتوافرُ لدى الولايات المتحدة سواءً الإقتصادية والعسكرية والسياسية والقانونية والثقافية والإعلامية، والبحث عن الأداة الملائمة من بين هذه الأدوات بما يتناسب مع كل وضع دولي»[17].

وبناءً على التعريف الذي وضعه ناي، فمن الممكن تعريف القوة الذكية بأنها: «القدرة على الجمع بين القوتين الصلبة والناعمة في استراتيجيا واحدة للتأثير في الآخرين»[18]. ومن أبرز الأسباب التي دعته إلى انتهاج سياسة القوة الذكية يكمن في قوله: «عندما كنتُ في إدارة الرئيس الأسبق جيمي كارتر، كنا نتعاملُ مع سياساتِ منعِ الانتشار النووي، وكان أحد أسرارنا الضخمة أننا كنا قادرينَ على أن نصورَ بأقمارنا الصناعية، وبوضوحٍ كل مترٍ في أي مكان على سطحِ الأرض، وكلفنا ذلك مليارات الدولارات، أما الآن فمن الممكن دخول محرك البحث غوغل على شبكةِ المعلوماتِ الدولية «الانترنت» والحصول مجاناً على أي موقعٍ أو أي صورةٍ لأي مكان»[19].

(15) نقلًا عن: ريهام مقبل، «عناصر وأشكال القوة في العلاقات الدولية»، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد 188 (القاهرة: 2012)، ، ص 10.

(16) نقلًا عن: بشير عبد الفتاح، تجديد الهيمنة الأمريكية، الدار العربية ناشرون،) بيروت، 2013)، ص33.

(17) نقلًا عن: محمد حمدان، مصدر سبق ذكره، ص 57.

(18) Sudad Mawlood Sabaa and Aya Sadeq Jumaah : The Political Rights of Minorities in the Iraqi Government that are not Organized in Region : Jornal of Positive School Psychology: vol 6 :no4:2022

(19) Joseph s. Nye, Jr., The Future of Power (New York: The Perseus Books Group, 2011), p. 208.

ويرى ناي في كتابه «مستقبل القوة « بأنه لم تبقَ البيئةُ الدوليةُ ساحةً للدولِ فحسب، بل ازدحمت بالفاعلين غير الدولتيين. وإن بعض هؤلاء فاعلون جيدون، مثل منظمة «أوكسفام» (Oxfam) الإغاثية، وفاعلون آخرون سيئون مثل «تنظيم القاعدة» الذي تمكنَ في 11 أيلول/ سبتمبر 2001، من قتل أكثر من 3000 مواطن أمريكي، وهو عدد يفوق عدد الأمريكيين الذين قُتلوا أثناء قصفِ الطائراتِ الحربية اليابانية للأسطولِ البحري الأمريكي في بيرل هاربر (المحيط الهادئ) إبان الحربِ العالميةِ الثانية عام (1941)، وذلك يعني بأن هنالك حاجة ملحة للاستراتيجية الأمريكية لكي تُدرك بأن القوةَ ما عادت في إطارِها التقليدي، أي القوة العسكرية، وإن من الضروري ايجاد خطة ذكية تجمع بين عناصرِ القوةِ الناعمةِ والقوة الصلبة[20].

(20) Nye, Jr., The Future of Power, pp. 208-211.

وفي الواقع، فإننا نجد الحديث عن القوة الذكية في القرن العشرين في أفكار المفكر الأمريكي (هنري كيسنجر) المخضرم في السياسة الأمريكية منذ الحرب الباردة، وذلك في إطار حديثه عن أهمية ايجاد قيادة عالمية للنظام الدولي ليكون أكثر استقراراً، لأن السلام ينشأ من الاستقرار في ظل شرعية مقبولة يمكن تأمينها بأسلوب الدبلوماسية الناعمة والقوة، إذ أن «القوة بلا دبلوماسية تهور، والدبلوماسية التي لا ترتبط باستخدام القوة دبلوماسية عميقة»، وبالتالي فإن من الممكن توظيف الأخلاق في السياسة الدولية كمعطى مثالي يمكن الإفادة منهُ في تحقيقِ الأهدافِ، والبراعة في إدارتها قضايا متعددة تستوجب حكماً ثقافةً واسعة (تاريخية – دينية – اجتماعية – اقتصادية) لمواجهة استراتيجية الخصم واجتيازها، وبالتالي إدراك نقاط الضعف والقوة، وهي توفر المبرر الأخلاقي للهيمنة على العالم، بمعنى الاستقرار بالهيمنة[21].

(21) صالح زهر الدين، موسوعة الإمبراطورية الأمريكية: قاموس الشخصيات الأمريكية (III)، (بيروت: المركز الثقافي اللبناني، 2004)، ص ص 127-128.

إن تسلم الرئيس الأمريكي أوباما لرئاسة الولايات المتحدة، أوجب عليه التخلي عن أفكارِ وسياساتِ الإدارةِ السابقة وطرحِ أفكارٍ تتلاءم مع الوضعِ الدولي الجديد، الذي لم تعد فيه الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى المهيمنة بلا منافس، لذلك طُرِحت فكرةُ

الشراكةِ والقيادةِ والتحول من القوة الصلبةِ إلى القوةِ الناعمة، أو الدمج بينهما والذي بات يعرف بالقوة الذكية، ومما ساعد على هذا التحول كون الولايات المتحدة الأمريكية دولة متعددة الأبعاد، وبالتالي فإنها تمتلك كل مقومات القوة والأدوات اللازمة لذلك[22].

إن صعودَ قوىً دوليةٍ منافسةٍ للولاياتِ المتحدةِ الأمريكيةِ، كالصين وروسيا والاتحاد الأوروبي، يجعل الهدفَ الأساس من اعتمادِ استراتيجية القوة الذكية الجديدة هو الوقوف أمام التحدياتِ التي تواجهها نتيجةَ التحولات في النظامِ الدولي[23].

إن صعودَ قوىً دوليةٍ منافسةٍ للولاياتِ المتحدةِ الأمريكيةِ، كالصين وروسيا والاتحاد الأوروبي، يجعل الهدفَ الأساس من اعتمادِ استراتيجية القوة الذكية الجديدة هو الوقوف أمام التحدياتِ التي تواجهها نتيجةَ التحولات في النظامِ الدولي

(22) محمد قاسم هادي، «مكانة القوة الأمريكية في الفكر الاستراتيجي الامريكي»، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 54)بغداد 2018)، ص 384.

(23) ماهر سامي خليل الحلبي، القوة الذكية كأداة لصياغة السياسة الخارجية، (2018)، ص126.

المحور الثاني: مفهوم إدارة الصراع الدولي

المطلب الأول: مفهوم الصراع

تمثلُ ظاهرةُ الصراعِ ظاهرةً اجتماعيةً سياسيةً قديمة قِدمَ الحضارةِ البشريةِ، فهي غريزة راسخة الجذور في أعماق النفس البشرية وملازمة لها، بدءاً من الأسرة مروراً بالقبيلةِ والدولةِ والأمةِ، لذلك يُعدُ الصراعُ حقيقةً حتميةً وواحدةً من الظواهر الملازمة للوجود البشري على الأصعدة كافة[24].

والصراعُ ينشأُ بصفةٍ عامةٍ من تعارض المصالحِ وتناقضِ الإرادات أو رغبة طرفين أو اكثر في القيامِ بأعمال متعارضة فيما بينهم، ويتطور مدفوعاً بمجموعة من الرغبات والحاجات الخاصة، فعندما تشعرُ الأطرافُ المتفاعلةُ بأن من الممكن أن تتحقق مصالحها جراء الانخراط في الصراع، فإنها تُقدمُ على الدخول فيه، وتختلفُ اشكالُ وحِدَةُ ومستوى الصراعِ بحسب اعتقادات وتصورات ورغبات الأطراف المشاركة فيه[25].

إن الصراع هو تنازع الإردادات ما بين طرفين أو أكثر بسبب عدم التوافق بالمصالح، وتستخدم فيه الأطراف كافة الوسائل المتاحة لها من اجل الحصول على ما تريد من جهة، ومنع الطرف الآخر من الحصول على ما يريد من جهة اخرى. فإن الصراع ينشأ نتيجةً لتعارض المصالح أو رغبة طرفين أو أكثر في القيام بأعمال متعارضة فيما بينهم، والصراع يجري مدفوعاً بمجموعة من الرغبات والحاجات الخاصة، وتختلف اشكال الصراع وفقاً لمحصلة معتقدات وتصورات القوى المشاركة في أدواره[26]. فقد يكون صراعاً سياسياً أو دعائياً أو اقتصادياً أو تكنولجياً، كما أنَّ أدوار الصراع متنوعة، وقد تأخذ شكل الضغط أو الحصار أو الاحتواء أو التهديد أو التحريض أو التنازل وغيرها[27]. من هنا، فإن تنوع أشكال وأدوات الصراع يدل على أنَّ أطراف الصراع يوظفون الوسائل التي يمتلكونها كافة بشقيها الصلبة والناعمة في سياستهم الخارجية في ظاهرة الصراع[28].

وقد تناول المفكرون والباحثون رؤيتهم لمفهوم الصراع بأنه: «وضع اجتماعي يحاولُ فيهِ طرفانِ على الأقل الحصول على مجموعةٍ من

(24) سامي ابراهيم الخزندار، إدارة الصراعات وفض المنازعات إطار نظري، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014)، ص 53.

(25) جهاد عودة، الصراع الدولي مفاهيم وقضايا، (القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005)، ص17.

(26) عبد الغفار عفيي الدويك، الاتجاهات الحديثة في إدارة الأزمات الدولية الشرق الاوسط نموذجاً،) المجلة الدولية لأبحاث الازمات، مجلد 1، العدد التعريفي، الرياض)، ص 27.

(27) وسام شاكر السراي، عسكرية الصراعات في عالم القوة الناعمة، مجلة أبحاث استراتيجية، العدد 12،)بغداد، 2016)، ص 180.

(28) احمد كامل الخفاجي، إسراء شريف الكعود، تطبيق القوة الذكية فيي صراع القوى الإقليمية في الشرق الأوسط بعد 2011، مجلة العلوم السياسية،) جامعة بغداد، العدد 62، بغداد، 2021)، ص 35.

الموارِدِ المادية أو المعنويةِ نفسها ، وفي نفس اللحظةِ، أو تحقيق أهداف، أو مصالحَ متناقضة في لحظةٍ واحدةٍ، وتكون هذه الموارد أو الأهداف غير كافية لإرضاء هذه الأطراف»، وهذا المفهوم تبناه العالم «يوهان غالتونغ» في أدبياته التي قدم فيها طروحات نظرية في تأسيس علم دراسات الصراع والسلام، إذ عرفَ «يوهان غالتونغ» الصراعَ بأنه: «حالةُ تناقضٍ بين أهدافِ الدولِ أو بين قيم الفاعلين في النظام الاجتماعي ويتم ذلك ضمن إطار مفاهيم ومعتقداتِ كلِ طرف». كما يشير «كوينسي رايت» وهو أحد العلماء المؤسسين لحقل دراسات الصراع والسلام، بأن الصراع هو في بعض الأحيان يستخدم للإشارة الى التضارب، أو التناقض في المبادئ أو المفاهيم أو العواطف أو الاهداف، أو المطالبة بالكيانات أو الهوية، وأحياناً تستخدم للإشارة إلى عملية تسوية هذه التناقضات، وبأن أصل كلمة صراع بالإنجليزية (conflict) مصدره من كلمة لاتينية هي: (Configure)، والتي تعني: التصادم معاً (Strike to gather)[29].

وبشكل عام فإن مفهوم الصراع من حيث المضمون والجوهر هو: «عملية تفاعل بين طرفين أو اكثر، للتحكمِ أو السيطرةِ أو توجيه نتائج عملية التفاعل بما يحقق المصالح، أو الأهداف المرجوة لأطراف الصراع، أو على الأقل تقليص حجم الأضرار أو الخسائر التي تنجم عن عملية التفاعل (الصراع) بين الأطراف المتنازعة»[30].

ومن الممكن القول: إنَّ الصراع يطغى على التفاعلات الدولية بالرغم من محاولة تلك الدول اخفاء تلك الحقيقة، وبالرغمِ من أن النمط التعاوني بين بعضِ الدولِ قد يبدو أحياناً هو الهدف من العلاقات الدولية، بيد أن الحقيقةَ تقتربُ أكثرَ من كونهِ بالأساس يُوظَفُ لخدمةِ صراعٍ آخر تخوضهُ الدولةُ أو مجموعةٌ من الدولِ مع الاخرى، ومن ذلك بعض الأحلاف والروابط الاقتصادية والسياسية بين مجموعة الدول، اذ تأخذُ في صورتها الظاهريةِ نمط التعاونِ ولكنها في الغالبِ تكونت بدافع التنافس والخوف والفوضى الدولية السائدة، كما قد تحمل المساعدات الاقتصادية والعسكرية في طياتها بين دولتين أو اكثر محاولةَ السيطرةِ والتأثيرِ من احداهن على الآخر، وذلك بهدف توجيه

(29) سامي ابراهيم الخزندار، إدارة الصراعات وفض المنازعات إطار نظري، مصدر سبق ذكره، ص 61.

(30) سامي ابراهيم الخزندار، «الصراعات العربية الداخلية رؤية في الأسباب والدوافع»، مجلة اليرموك، العدد الأول (عمان: 2004)، ص 145.

سياستها بما يُحقق مصالحها أو تكبيلها ببعض القيود المتراكمة كنتاج للتأثير والنفوذ[31].

إن ظاهرة الصراع الدولي تنفرد عن غيرها من الظواهر في العلاقات الدولية، اذ إنَّ ظاهرة متناهية التعقيد وذلك يعود إلى تعدد أبعادها، وتداخل مسبباتها ومصادرها، وتشابك تفاعلاتها، فضلاً عن تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة، وكذلك تفاوت المستويات التي تحدث عندها من حيث المدى أو حيث العنف[32].

واستناداً إلى ما سبق، فإن الصراع الدولي يعرف بأنه: «موقف خاص مُدرَكٌ ومتبادل ومتناقضٌ بين دولتين أو اكثر، حول المصالح المادية أو القيم الأساسية، ويمس بشكل خاص قضايا السيادة الوطنية، والأمن، والهوية، وغير ذلك مما يفضي بالدول الأطراف إلى تبني استراتيجيات ومواقف تتعارض مع المصالح المحتملة للدولة او الدول الأخرى»[33].

وقد عرفه اسماعيل صبري مقلد بأنه: «بأنه تنازع الإراداتِ الوطنية، وهو التنازع الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكاناتها، مما يؤدي في التحليل الأخير إلى اتخاذ قرارات او انتهاج سياسات خارجية تختلف اكثر مما تتفق»[34].

(31) جمال سلامة علي، أصول العلوم السياسية اقتراب واقعي من المفاهيم والمتغيرات، (القاهرة، دار النهضة العربية 2012)، ص 215.

(32) اسماعيل صبري مقلد، ، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات، (القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1991)، ص 223.

(33) صدام مرير الجميلي، صراع الدول الكبرى للهيمنة على النظام العالمي (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2016)، ص 180.

(34) اسماعيل صبري مقلد، مصدر سبق ذكره ، ص 223.

المطلب الثاني: مفهوم إدارة الصراع

نَشأ حقلُ إدارةِ الصراعِ باعتباره حقل دراسةٍ مستقل، له دوائر متخصصة في الجامعات، ومراكز أبحاث، ودوريات علمية، ومصطلحات ونظريات ومناهج خاصة في خمسينيات القرن العشرين. إلا أنَّ توسع هذا الحقل بقي محدوداً نسبياً وبقيت دراسة الصراع، خصوصاً في المستويات الدولية أكثر تركيزاً في حقول مثل العلاقات الدولية[35].

ويعدُ مفهومُ (إدارة الصراع الدولي) من المفاهيمِ التي أثارت جدلاً وتبايناً واسعاً حولها، إذ ليس هنالك ثمة اتفاقٌ بين الباحثين حولَ هذا المفهوم، وذلك لاختلافهم في بيان مفهوم الصراع الدولي ذاته من جهة، ولتداخلِ مفهومِ إدارة الصراع مع مفاهيم ثانيةً من جهةٍ أخرى، ومن أبرزها مفهوم (حل الصراع) ومفهوم (تسوية الصراع) ومفهوم (منع الصراع) وغيرها، فضلاً عن مفهوم (تحويل الصراع) الذي بات متداولاً في دراسات بناء السلام بوصفه مدخلاً لتحويلِ تركيز الدول من توظيف العنفِ إلى توظيف السلامِ في إدارة مصالحهم الخارجية[36]. هنالك من يعرف (إدارة الصراع الدولي) بأنها: «ممارسة التحكم بالصراع وتفاصيله، من الأطراف المشاركة فيه، لتقليل احتمالية انفجار الأزمة التي تسبقه الى الحرب، فكل طرف يسعى لإدارة الصراع بالشكل الذي يخدم مصالحه إلى أقصى حد ممكن، وهو ما يسمى بالإدارة العقلانية للصراع»[37].

كما ويعرف بأنه: «عمليةٌ تتسمُ بكونها علمٌ وفنٌ في آنٍ واحد، فهي منهجٌ علميٌ له أصولهُ وقواعدهُ التي بدأت تتبلورُ، وفي الوقت نفسه فإن القيام بها وممارستها ترتكزُ على مجموعةٍ من القدراتِ والمهاراتِ التي تحتاجُ إلى الإبداع والابتكار، لأنها تستهدف تطويع الإرادات لتحقيق هدفٍ معينٍ، وهذا يتأثر بشخصية القائمِ بإدارة الصراع فضلاً عن المتغيرات الأخرى من أوضاع دولته والمتغيرات الخارجية»[38].

أن مفهوم (إدارة الصراع) ينطوي على سلسلة من الاستراتيجيات التي تتلاءم كل منها مع مستوى معين للصراع، فهو يستهدف تجنب صراع متوقع حدوثه في المستقبل القريب

مما سبق نرى أن مفهوم (إدارة الصراع) ينطوي على سلسلة من الاستراتيجيات التي تتلاءم كل منها مع مستوى معين للصراع، فهو

(35) أحمد جميل عزم، «إعادة تعريف مصطلح إدارة الصراع مراجعة نقدية»، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 35 (القاهرة: 2012)، ص 2.

(36) احمد محمد وهبان، «تحليل ادارة الصراع الدولي (دراسة مسحية)»، (الرياض: سلسلة اصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية، 2014)، ص12.

(37) Muntasser Hameed Majeed, "State-Building and Ethnic Pluralism in Iraq After 2003", Journal of Political Philosophy and Sociology of Politics Polity. Analysis. Chronicle Forecast, Vol.104, No1, 2022

(38) نقلًا عن: سامي ابراهيم الخزندار، مصدر سبق ذكره، ص 73.

يستهدف تجنب صراع متوقع حدوثه في المستقبل القريب، ويستهدف منع صراع في بداياته الاولى من الوصول الى مرحلة العنف، ويستهدف ضبط صراع قائم بحيث لا يتصاعد لمستوى أكثر من حده، وأيضاً يستهدف حل صراع قائم متجذر، وكذلك الحيلولة دون اندلاع صراع قد تم حله مؤخراً، وأحياناً يستهدف تصعيد الصراع وصولاً للحرب[39]. وفي إطار هذه الاستراتيجيات تُستخدم أساليب عدة تتراوح ما بين المفاوضة والوساطة والتهديد والإجبار واستعمال القوة المسلحة أو التهديد باستعمالها وغير ذلك من الأساليب، ولنجاح إدارة الصراع ينبغي التكامل والتنسيق فيما بين هذه الأساليب، لأن الاستراتيجية الفعالة تتطلب المزج بين سياسة (العصا والجزرة)[40].

(39) احمد محمد وهبان، مصدر سبق ذكره، ص 17.

ومن الممكن تعريف إدارة الصراع بأنه: «يهدف إلى الحد وتجنب الصراعات العنيفة مستقبلاً وتشجيع تغييرات سلوكية إيجابية بين الأطراف المتصارعة». وفي الواقع، فإن هذين التعريفين يفترضان أنَّ الصراعات ذاتها لا يُمكن حلُها، وأن التعامل مع الصراعاتِ يهدفُ فعلياً إلى احتوائها ومنعِ مظاهرها العنيفةِ. ويرى بعض المنظرين أنَّ إزالةَ الصراعات غير مستحيل، لذا فهم يرون بأن إدارة الصراع بمعنى احتوائهِ هو مرحلةٌ يليها مراحل أخرى. ويرى بعض الباحثين أن التعامل مع الصراعات ينقسم على مستويين، الأول هو إدارة الأزمات، وأما الثاني فهو حل الصراعات. وبأنهما مرحَلَتَينِ متعَاقِبَتين، تكونُ المرحلةُ الأولى مرحلة كبح الخُصومِ، لإنهاء المواجهة والتوترِ، والمرحلةُ الثانية تستهدفُ تحفيز أطراف الصراع للتخلي عن دافعهم الأيديولوجي وأهدافهم غير القابلة للتنازل، من أجل سياساتٍ برجماتيةٍ أكثرَ هُدُوءاً[41].

(40) Dennis J. D. Sandole and others, Conflict Analysis and Resolution, Routledge, USA and Canada, 2009, p200.

(41) احمد جميل عزم، إعادة تعريف مصطلح إدارة الصراع، مصدر سبق ذكره، ص (5 – 6).

المحور الثالث: أدوات ووسائل القوة الذكية الامريكية

أولاً: المقومات السياسية:

إن السياسةَ الأمريكية تقومُ على المصالحِ، وتهدفُ إلى تعزيزِ المكانةِ العالمية للولايات المتحدة بما يحققُ لها الريادةَ في قيادةِ العالم، ويضمنُ لها تزعمَ هرم النسق الدولي، وتحقيق التفوق على باقي الدول، فالفكرُ الاستراتيجيُ الأمريكي يرى أن العالم يبحثُ عن قائدٍ سياسي، وأن الولايات المتحدة هي القائد، وأن سيطرتها على العالم تعني «الاستقرار الدولي»[42].

وقد قطعت الولاياتُ المتحدةُ أشواطاً طويلة في سبيلِ بناء مكانتها الإستراتيجية في النظامِ الدولي، وقد جعلت لكلِ حقبةٍ تأريخية بُعداً مُعيناً يتلاءم مع الحاجة الدولية. وبلا شك فإن بناءَ مدركٍ موحدٍ يؤطرُ مكانةَ الولايات المتحدة في النظام الدولي، من بين أهم ما يشغل الساسة والمفكرين على اختلافهم. ولكي نقفَ على أرضيةٍ خصبةٍ تُسعفنا في فهم الآلية وتفسيرها، والكيفية التي تتحركُ منها، لا بُد أن نركزَ على البُعد السياسي- الحضاري.[43]

لقد اعتمدتِ الولاياتُ المتحدة مبدأ العزلة كي تبني ذَاتها، ولتنطلق بإتجاه تحقيق الهيمنة على العالم الجديد فيما بعد. وما إنْ اندلعت الحرب العالمية الاولى ودخل النظام الدولي في دوامة التغيير، حتى سلكت الولايات المتحدة نهجاً جديداً يقوم على البُعد الحضاري والبُعد السياسي، وبدأت مرحلة الانفتاح السياسي على العالمِ القديم، لتُقدم نفسها حاملةً لميزانِ النظام الدولي، وصديقةً للقوى الدولية، ودولة عادلةً ومنقذةً وداعمةً لحركاتِ التحرر في العالمِ في الوقتِ نفسه، ومنذُ تلك اللحظة، باتت السياسةُ الخارجية الأمريكية مزدوجةَ المعاييرِ، واستمرت في السيرِ الحذر، واقتناص الفرص الاستراتيجية لبناءِ المكانةِ الدولية وصولاً إلى حُقبةِ الحرب العالميةِ الثانية[44] التي نتجَ عنها التغيير الدولي، وظهورُ نظامِ القطبية الثنائية الذي مثلتهُ كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بعد أن تراجعت القوى الأوروبية (نظام توازن القوى)، ليبدأ بعد ذلك تراجع العامل الحضاري لحسابِ العامل

(42) سيف الهرمزي، ، مقتربات القوة الذكية الأميركية كآلية من آليات التغيير الدولي الولايات المتحدة الأميركية أنموذجاً (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 153.

(43) يام خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، (دمشق: وزارة الثقافة الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010)، ص 163 – 164.

(44) جوليا سيري وبوكي جانيه، تاريخ الولايات المتحدة النشأة والجذور، ترجمة حسين عبد علي، ط2، (القاهرة: دار الكتاب العربي، 2003)، ص 22.

السياسي، ليدخلَ العالم دوامةَ الحربِ الباردة بحثاً عن المكانةِ الدوليةِ، فظهرت سياسةُ التحالفاتِ والائتلافاتِ الاستراتيجية لتهيمنَ على الفكرِ السياسي العالمي بعد أن هيمنَ الصراعُ الأيديولوجي (الليبرالية – الشيوعية) بعد الحرب العالمية الباردة، والتي أثارت نهايتها كثيراً من التأويلات. فقد كانَ ما شهدهُ العالمُ من تغييرٍ جذريٍ في هيكلية النظام الدولي خارجَ حسابات أغلبية المنظرين، الذين لم يتوقعوا إنهيار الاتحاد السوفياتي، ونهاية الحرب الباردة، وولادةَ النظامِ الدولي الجديد والذي عززَ مكانةَ الولاياتِ المتحدة دولياً[45].

(45) عيسى درويش، ملامح السياسة الأمريكية والمستجدات الراهنة وآفاقها المستقبلية، الفكر السياسي، العددان 11-12 (خريف – شتاء 2001)، ص 56.

إن المتتبعَ لمكانةِ الولايات المتحدة التي حققتها في النظام الدولي، يجدُ أن كل تغييرٍ في النظامِ الدولي يصبُ في مصلحتها، ليعلنَ التغيير الدولي هذه المرةَ انفرادَ الولايات المتحدة في الساحةِ الدولية، لتتوجَ قائدةً للنظام الليبرالي العالمي. ومعَ دخولِ العالمِ مرحلةَ الإرباك الفكري سادَ نوعٌ من الفوضى الخَلاقة قلبَ المعادلة بتغليب البعدِ الحضاري على البعدِ السياسي، ورفعِ شعارِ صدامِ الحضارات لتكونَ حوادثَ أيلول/ سبتمبر 2001 الصدمةَ التي غيرت مُدركات صُناع القرار في المجتمع الدولي[46].

(46) سيف الهرمزي، مصدر سبق ذكره، ص 155.

اتساقاً مع ما سبق، وإتماماً لتلكَ المكانة، فقد نقلت الولاياتُ المتحدةُ صدامها اللامتماثل بالإرهاب إلى صدامٍ بالأنظمةِ القوميةِ والأممية، ليكونَ العراقُ فاتحةَ ذلكَ الصدام في عامِ 2003 (لما له من أهمية في منطقة الشرق الأوسط) ، بعدَ أن عُدت تلك الأنظمة عناصر تهددُ النظامُ الدولي الجديد، واتفقت الإرادةُ الدولية (إرادة القوى المهيمنة) والإرادات الوطنية (ارادات الشعوب) على تغييرِ النُظُم السياسيةِ وفقَ النظامِ الدولي الليبرالي النزعة، بما يضمنُ بقَاءَ الولاياتِ المتحدة على قمةِ الهرمِ الدولي، بعد أن دمجَ صناع السياسةِ الخارجيةِ نظريةَ صِدامَ الحضارات في نظرية نهاية التاريخ، لتكون الولايات المتحدة قوةً مهيمنةً في العالم تحولُ دونَ وقوعهِ في الفوضى الدولية[47].

(47) مرتضى الموسوي، الصراع الحضاري الغربي مع العالم الثالث، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2008)، ص 79.

من هنا، وبناءً على ما سبق، فقد تمكنت الولاياتُ المتحدة من الهيمنةِ على شؤونِ المجتمعِ الدولي والنظامِ الدولي، ومن السيطرةِ على زمامِ

الأمورِ في العالمِ، لانفرادها في استخدامِ الأُممِ المتحدة، وبالتحديد جهازها التنفيذي (مجلس الأمن)، كأداةٍ لخدمةِ توجهاتها العالميةَ، كي تصبغ تحركاتها نحو قيادةِ العالم بالشرعيةِ الدولية، وبالتالي كي تُحركَ أمورَ العالمِ بما يحققُ أهدافها ويخدمُ مصالحها، وإن اتسمت تلكَ السياسة بصبغةٍ ناعمةٍ تسوقُ الأنموذج الأمريكي والقيمِ الأمريكية كأساسٍ لذلك، وأخذت على عاتقها الدعوةَ الى التشاركيةِ والتعاونِ في قيادةِ العالمِ مع الفاعلين المؤثرينَ في النظام الدولي، ولا سيما في عهدِ الرئيس أوباما، للخروجِ من مأزق السياسةِ العدائية، ومن فرض الإرادة الأمريكية بالقوةِ القسريةِ الخشنة إلى قوةٍ أكثر اعتدالا وأكثر قَبولا ضمن اطار القوة الذكية[48].

(48) سيف الهرمزي، مصدر سبق ذكره، ص 156.

ثانياً: المقومات الثقافية:

أدى دخولُ تقنياتِ المعلوماتِ والاتصالِ الجماهيري في عالمِ السياسةِ الى إحداث تغييراتٍ كبيرةٍ في سُرعة انتقال الأفكار والثقافات عبرَ الأقمارِ الصناعية، كما لَعِبت خزانات التفكير، ومراكزُ الفكرِ والثقافة دوراً في الغزو الفكري والثقافي، والتأثيرِ على الشعوبِ نتيجة اسقاطٍ فكريٍ وثقافيٍ متبادلٍ بينَ الشرق والغرب، إذ تراوحت الإسقاطاتُ ما بينَ الهيمنةِ الإقتصادية، وما يتبعها من هيمنةٍ عسكريةٍ وهيمنةٍ سياسية، ومن ثم هيمنة ثقافية فكرية، ومن الواضحِ أنَّ التطور التقني والإعلامي أدى إلى وجودِ ثقافاتٍ متداخلةٍ ومتناقضةٍ مع ثقافاتِ تلك المجتمعات، ونتجَ عن ذلكَ كله خلخلة المنظومات الإجتماعية التقليدية، والمصالح الوطنية والهويات، وهو ما أدى إلى وجودِ اشكالية في أزمةِ الهويةِ السياسيةِ والإجتماعية، فضلاً عن الهوية الثقافية لدى الكثيرِ من المجتمعات، فقد أصبحت وسائلُ الإعلامِ تؤثرُ في العديدِ من فئاتِ المجتمع، وتدخلُ في نمطِ حياتهم وثقافتهم، نتيجةَ تقلبهمُ السريع لتلك الثقافات[49].

(49) ماهر داوود درعاوي، «دور الإعلام الأمريكي في صنع السياسة الخارجية الامريكية: قناة الحرة نموذجاً»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين، ص 20.

وبعد انهيار الإتحاد السوفيتي عام 1991م، وصعودِ الولاياتِ المتحدة كقوةٍ مهيمنةٍ على بيئةِ النظامِ الدولي، اتجهت إلى أعمام سياساتها وأسلوبِ الحياةِ الامريكية، والنمطِ الثقافي والإستهلاكي الذي تتميزُ به هذه الحياة على نطاقِ العالمِ بأكمله، ويعدُ التوسعُ الثقافيُ الكبير

على صعيدِ السياسةِ الخارجيةَ الأمريكية، جزءٌاً من خطةٍ كبرى لوزارة الدفاع (البنتاغون) لإخضاعِ العالمِ للهيمنةِ الأمريكية، عبرَ نشرِ الثقافة الأمريكية، وأن ذلك التفوق يكمنُ في الأداةِ التي يستخدمها الإعلام الأمريكي. ولقد استخدمت الولاياتُ المتحدة وسائلَ مختلفةً في سبيلِ عولمةِ ثقافَتها وفرضِها على الطرفِ الآخر، ولعل من أهمها الوسائلُ الإعلامية المختلفة، سواءً المرئيةُ والمسموعةُ والمقروءة، فضلاً عن الوسائلِ التقنيةِ الحديثة، كشبكة المعلومات الدولية «الانترنت» والحواسيب، والأطباق اللاقطة للمحطات الفضائية التي لا يستطيعُ الفردُ أن يحجبَ تأثيرها[50].

(50) سليم كاطع علي، أثر البعد الثقافي في السياسة الخارجية الأمريكية، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، 2017.

ويرى كثيرٌ من المتخصصينَ في الشأنِ الأمريكي أنَّ الثقافةَ الأمريكية الشعبية تنتجُ قوةً ناعمةً كُبرى ذات تأثيرٍ واضح، وكمثال على أهميتها عبر وزيرُ الخارجيةِ الأمريكي الأسبق كولن باول عن ذلكَ بالقولِ: «لا يمكن أن أفكرَ في رصيدٍ لبلدنا أثمن من صداقة قادةِ عالم المستقبل الذين تلقوا تعليمهم هنا»، إذ إنْ الطلابَ الذين يفدون إلى الولاياتِ المتحدة من أنحاءِ العالم يعودون إلى بُلدانهم بتقديرٍ أكبرَ للقيمِ والمؤسساتِ الأمريكية. بيد إنَّ نتائج القوة الناعمة الأمريكية تكونُ ذات مديين متوسط وبعيد ليظهر تأثيرها على الأجيال، ويتضح هذا لدى أغلبية الذين تلقوا تعليمهم في الولاياتِ المتحدةِ، وتقلدوا مناصبَ سياسيةً وعسكرية مهمةً في دولهم، وكانت انطباعاتُهم وتوجهاتُهم تخدمُ المصالحَ الأمريكية في الوقت نفسه[51].

(51) نقلًا عن «جوزف س. ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، نقله إلى العربية محمد توفيق البجيرمي، تقديم عبد العزيز عبد الرحمن الثنيان (الرياض: مكتبة العبيكان، 2007)، ص77-78.

وبهذه الطريقة تبقى الولاياتُ المتحدةُ الأمريكية الأكثرَ نفُوذاً وتأثيراً في العالمِ، وذلك على الصعيدِ الثقافي، ولا سيما في القرنِ الحادي والعشرين، مستفيدةً من شيوعِ اللغةِ الإنكليزية لغةً للتخاطب اليومي عالمياً ولغةً للتجارةِ وإدارةِ الأعمال، بحكم وراثتها للإمبراطورية البريطانية، ومن الجدير بالذكر، فإن هنالك الملايين ممن يحاكون النموذج الأمريكي في المأكل والملبس وتقليد المنتوج الأمريكي، فالثقةُ بالصناعةِ الأمريكيةِ دفعت الملايين لاقتنائها لتميزها بالدقةِ والجودةِ والتكنولوجيا المتقدمة، كما يُعدُ الإعلام المَرئي والمَسموعُ الذي يتمثلُ

في الأغاني والأفلام الأمريكية في المرتبة الاولى من حيث الانتاج، وهو ما تركز عليه هوليوود التي تسوقُ الأنموذج الأمريكي في الصعدِ المختلفة، وكذلك في المرتبةِ الأولى من حيث عدد المشاهدات ومن حيث الأرباحِ التي تجنيها محلياً وعالمياً، والأمر نفسهُ ينطبق على برامجِ الكُمبيوتر الأمريكية التي تنتجها شركات عالمية مثل مايكروسوف وماك وغيرها[52].

(52) سيف الهرمزي، مصدر سبق ذكره، ص 158.

أما فيما يخص التعليم في الولاياتِ المتحدة، فإن إجمالي نفقات البلاد في قطاع التعليم يبلغ نحو (878) مليار دولار سنوياً، ليكونَ التعليمُ الأمريكيُ مرغوباً فيه ومطلوباً عالمياً، فضلاً عن تشجيع وزارة الخارجية الامريكية الطلاب الأجانب على المجيء إلى الولايات المتحدة عبر برامج متعددة، أهمها برنامج «فولبرايت» للمنح الدراسية، لاسيما في مجالي الطب والتكنولوجيا، وفي تخصصات دقيقة جداً قلّما تتوافر في دول أخرى، في اوروبا أو في مواقع اخرى من العالم.[53]

(53) هيكلية التعليم في الولايات المتحدة، وزارة الخارجية الأمريكية على موقعها الرسمي.

وتستحوذُ الولاياتُ المتحدةُ على أكثر من (62) في المائة من أهمِ العلاماتِ التجارية العالمية، وهو ما يوضحُ القوةُ الثقافية للتسويقِ الإقتصادي الأمريكي في العالمِ، كما إنَّها تستقطبُ ما يقاربُ من (28) في المائة من جميعِ الطلابِ الدارسين خارج بلادِهم[54]، بمعنى أنها أكثر الدول استقطاباً للمهاجرين ونشراً للكتبِ والمؤلفاتِ الموسيقية وإنتاجاً للبحوثِ العلمية، وهذه هي قوة الولاياتِ المتحدة الأمريكية الثقافية غير الملموسة.

(54) عبد المجيد هادي، إلى أين تذهب أمريكا بالعالم؟، (بيروت، دار الكتاب الجديد، 2011)، ص 90.

ثالثاً: المقومات العسكرية:

طورت الولاياتُ المتحدةُ الأمريكية بناءها الإستراتيجي ونظامها الحَربي، ليتلاءما مع تطورِ الأهداف السياسيةِ للدولة، وبما يحققُ هدفَ الإستراتيجية القوميةِ، القائمة على مبدأ أن «القوةَ وسيلةٌ للسلامِ»، وأن نطاق القوةِ السياسية يتحددُ بالعواملِ الجغرافيةِ والمتغيرات الدينامية في مراكزِ القوة، واذا كانت الاستراتيجية الأمريكية كعمليةٍ غايةٍ في التعقيدِ، تسعى إلى تحقيقِ الأهدافِ القوميةِ للدولة بعد وضعِ الخطط الفاعلة، فإن النظام الحربي للدولة هو الذي يوفرُ القوةَ العسكريةَ لمساندةِ باقي عناصرِ القوةِ الشاملة للدولة، وهو العنصر الحاسم

الذي يُعتمد عليه عندما لا تتمكنُ العناصرُ الأخرى من تحقيقِ الأهداف القوميةِ المحددة التي يمثلُ تحقيقُها الناتج النهائي للاستراتيجية القومية الكُبرى، وصولاً إلى إحراز الهيمنةِ المنشودة. لذا، من المهم أن يكون نظامُ الدولةِ الحربي مُتسقاً مع استراتيجيتها القومية، وعلى قدرٍ من القوة يوائمُ أهدَافها القومية، فإذا كانت الأهدافُ القوميةُ للدولةِ بعيدةَ الطموح بينما نظامها الحربي دون مستوى هذه الاهداف، فإن الدولة لن تكونَ قادرةً على تحقيقِ هذه الأهداف. وتنبعُ أهميةُ القوةِ العسكريةِ إجمالاً من أنها تُمثلُ أحدَ العناصر الأساسية في تحديدِ مركزِ الدولة ومكانَتها في النظامِ الدولي، فضلاً عمّا تُمثلهُ من مفتاح للأمنِ والإستقرار، وتكادُ الآراءُ تتفقُ على إنَّ الولايات المتحدة تمتلكُ من القدرات العسكرية المتنوعة ما يجعلُ مقارنتها بالقوة الآخرى أمراً صعباً، وهذه القوة هي التي صنعت للولايات المتحدة هيبَتها في العالمِ بعد أن كانت هذهِ الهيبة تنبعُ من قوةِ مُثُلِها وازدهار مُجتمعها[55].

(55) سيف الهرمزي، مصدر سبق ذكره، 159 - 160

رابعاً: المقومات الاقتصادية:

يرى المفكرُ الأمريكي الإستراتيجي «بريجنسكي» أنَّ: «القوة الامريكية هي أساس الإستقرارِ العالمي، وأي انكماش إقتصادي خطيرٍ في أمريكا مع ما ينتجهُ من تأثيراتٍ عالمية معرقلة، قد يعكسُ الإتجاه نحو التجارة العالمية»[56].

ويؤيدُ فرانسيس فوكوياما، كاتب أطروحة «نهاية التأريخ»، ما ذهب إليه بريجنسكي بقوله: «أصبح الإقتصاد بشكلٍ واضحٍ أكثرَ أهمية من كونهِ مقياساً للقوةِ العُظمى، وإن الشأنَ الحقيقي للعالمِ في المستقبلِ سيتركزُ على القضايا الاقتصادية»[57].

(56) زبيغنيو بريجنيكسي، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة عمر الأيوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2004)، ص 178.

(57) فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين احد أمين (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، 1993)، ص 17.

من هنا، تتأكدُ أهميةُ الإقتصادِ في عقولِ المُفكرينَ والمتخصصينَ الأمريكيين، باعتبارهِ مركب القوة الأهم بينَ مُركباتِ القوةِ الأخرى، وقد وصفَ (والتر راسل ميد) الجانبَ الإقتصادي الأمريكي بأنه :»القوة اللزجة التي تتألفُ من مجموعةِ المؤسساتِ والسياساتِ الإقتصادية التي تجذبُ الآخرينَ نحو النفوذِ الأمريكي ثم توقعهم في فخها»[58]. إذ إن القوةَ اللزجةَ الأمريكية تقومُ على نظامِ النقدِ العالمي، وحرية التجارة،

(58) تيري ل. ديبل، استراتيجية الشؤون الخارجية: منطق الحكم الامريكي، ترجمة وبد شحاتة (بيروت: دار الكتاب العربي، 2009)، ص 299.

والتكامل الاقتصادي، بما في ذلكَ المبلغُ الضخمُ للديونِ الأمريكية المترتبةِ على الحكومات الأجنبية، التي تُجبرها الولايات المتحدة على الدفاع عن مصالِحها الكبرى.

وتؤكد تقارير البنك الدولي، ومؤسسات التنمية الامريكية، لعام 2010 بأن الإقتصاد الأمريكي اقتصادُ شركاتٍ بشكلٍ رئيس، ويعتمدُ على القطاعِ الخاص، لكونه يُمثل ما يقارب من (59.3) في المائة من الاقتصاد، بينما يُمثل نشاطُ الحكومةِ الفيدرالية ما يقارب من (24.1) في المائة. ويمثل نشاطُ الحكومات المحلية للولايات المتحدة (بما فيها التحويلات الفدرالية) النسبة الباقية والتي تُقدرُ بـ (20.6) في المائة، ذلك أن الإقتصاد الأمريكي اقتصادُ ما بعدَ الصناعي، حيثُ يسهمُ قطاعُ الخدمات بما يقاربُ من (67.8) في المئة من اجمالي الناتجِ المحلي، كما ان الولايات المتحدة من الروادِ في تصنيعِ المنتوجات الكيمياوية، وثالثة أكبر دول العالم إنتاجاً للنفط، وأكثرها استيراداً له، فضلاً عن كونها الدولةَ الأولى في العالمِ في انتاجِ الكهرباء والطاقة النووية، فضلاً عن الغاز الطبيعي السائل والكبريت والفوسفات والملح، في حين تمثلُ الزراعةَ أقل قليلاً من (1) في المائة من اجمالي الناتج المحلي، وتعدُ بورصةُ نيويورك أكبرَ بورصةٍ في العالمِ من حيث حجم الدولار[59].

(59) سيف الهرمزي، مصدر سبق ذكره، ص 175.

خامساً: الاداة التكنلوجية:

تعدُ الاستراتيجيات التكنو– معلوماتية، مسألةً مركزيةً في السياسةِ الدولية، إذ تقومُ هذه الإستراتيجيات على توسيعِ الأفقِ الزمني لحجمِ العملياتِ ونوعِ المعلومات، ومن ثم توظيفها لتحقيقِ أهدافِ سياستها الخَارجية، وقد أدركت الولاياتُ المتحدةُ ذلك مُبكراً، وسعت لتحديدِ الإطار الذي ستخوضهُ لتحقيقِ أهدافها السياسية، إذ إن هذا النمط مكّنَها من تبوءِ مكانةٍ متقدمة[60].

(60) رنا خلف، المقوم التكنولوجي وأثره في السياسة الأمريكية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 49، 2015، ص 237.

ومع انتشار ثورة المعلومات، أضيف عنصر جديد لقوةِ الدولة، وهو القوة الإلكترونية، والتي أستخدمت لتحقيق أهداف الدول، وتتمثل في امتلاك التكنلوجيا والمعلومات، والقدرةِ على انتاجِ التكنولوجيا المتطورة عن طريق الإختراع والإبداع[61].

(61) ايهاب خليفة، «القوة الإلكترونية وأبعاد التحول في خصائص القوة»، سلسلة أوراق، وحدة الدراسات المستقبلية، مكتبة الإسكندرية، العدد 12، 2014، ص 13.

وأثناء حُقبةِ الحرب الباردة، كان للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (سابقاً)، دورٌ بارزٌ في التحكمِ بالنظامِ الدّولي بفعلِ القوةِ العسكرية، والاقتصادية، والتفوقِ التكنلوجي والصناعي، والإمتداد الجغرافي، والكثافة البشرية، وقد دخلت هاتينِ الدّولتين سباقَ تسلحٍ معتمدينَ على التكنولوجيا كوسيلةٍ فعالةٍ وسريعةٍ لتحقيقِ مصالحها، وكانت نتيجةُ ذلك التنافس أن استطاعت الولايات المتحدة أن تهيمن على العالمِ بعد الحربِ الباردة، وكان لمتغيراتِ البيئة الدولية لصالحها أثرٌ كبيرٌ في تحكمها بالنظام الدولي، وتمحورت تلك المتغيرات على ثلاثة جوانب، هي[62]:

1. الارتقاء الاقتصادي.
2. التقدم التكنولوجي.
3. الاعتمادية الاقتصادية المتبادلة.

ويعدُّ المتغيرُ التكنولوجي أحد اهم المتغيرات المؤثرة في التفكير والنشاط الانساني، إذ إحتلت الولايات المتحدة الموقع القيادي في النظام الدولي

ويعدُّ المتغيرُ التكنولوجي أحد اهم المتغيرات المؤثرة في التفكير والنشاط الانساني، إذ إحتلت الولايات المتحدة الموقع القيادي في النظام الدولي، وذلك بفضلِ ميزتها النّسبية في القوةِ العسكرية، فضلاً عن كونها تمتلك الاقتصادية والتكنلوجية.

وقد استفادت الولايات المتحدة من تطورها تكنولوجياً، ووظفته في استراتيجيتها الكونية، وفي هذا الاتجاه يقول بريجنسكي: «إن الولايات المتحدة هيَ المركزُ الفكري للعالم، حيث انها مركز للفنون والعلوم والاقتصاد، وإن سيطرةَ الولاياتِ المتحدة على السينما والتلفزة، والوسائل السمعية والبصرية، هو أكثرُ تأثيراً ومَردوداً مما تنتجه صناعة الطيران لديها، وأن 88 % من الأفلامِ الأكثرِ مشاهدةً عالمياً عبر عام 1993 كانت أفلاماً أمريكية بحتة» فالإستراتيجيةُ الأمريكيةُ الكونية وظفت امكاناتها الإعلامية ومن ذلك وكالات الأنباء العالمية من أجل تحقيق اهدافها[63].

لقد استطاعت تقنيةُ الطائراتِ من دون طيار على سبيل المثال، أن تُقدمَ حلولاً لكثيرٍ من المخاطرِ والتكاليفِ البشرية، والمادية ذات الصلة

(62) خلود العبيدي، «دور المتغير التكنولوجي في النظام الدولي بعد الحرب الباردة»، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، بغداد، العراق، 2010، ص 18.

(63) احمد نوري النعيمي، «السياسة الخارجية»، (عمان، دار زهران للنشر ولتوزيع، 2011)، ص 247.

بالعمليات العسكرية التي تقومُ بها الجيوش، كما وفرت ميزانيةً قتالية تتعلقُ بالحصولِ السهل والسريع على المعلومات بواسطة ما تحمله من مستشعرات وكاميرات تعمل بدقة متناهيةٍ، وعلى ارتفاعاتٍ مختلفة قد تصلُ إلى (33) إلف قدم، مع قدرتها على تخزينِ الوقودِ لمدة قد تصل إلى (40) ساعة من التحليق المستمر، ونتيجةً للتطورِ في صناعتها، والطلبِ المتزايدِ على اقتنائها، بلغَ الإنفاقُ العالمي عليها أكثر من (100) مليار دولار مع نهاية عام 2019، لا سيما مع تطلع العديد من الدولِ إلى تطويرها لإحلالها محل الطائرات الحربية المأهولة من المقاتلات، وتعدُ طائرةُ (غلوبال هوك) من دونِ طيار الأكثر تطوراً في الجيش الامريكي، ويمكنها أن تقطع نصف الطريق حول العالم، بخزانِ وقودٍ واحد، كما يمكنها تعقب شخص على الأرض حتى وان كانت الارض مغطاة بالوحل من ارتفاع نحو 60 الف قدم[64].

(64) جوناثن بايل، نظرة نادرة على أحدث طائرة تجسس أمريكية بدون طيار، BBC عربي، https://www.bbc.com/arabic/Worldnews/2013/10/131031 تأريخ الدخول للموقع K 12/3/2024.

المحور الرابع: تطبيق القوة الذكية الأمريكية في إدارة الصراع مع روسيا في أوكرانيا:

يعدُ الصراع الأمريكي – الروسي بشكل عام وفي أوكرانيا بشكلٍ خاص، من المواضيع ذات الأهمية في السياسة الدولية، في حُقبةِ ما بعد الحرب الباردة ولغاية الوقت الحاضر، وتأتي هذه الأهمية من طبيعة القوى المتصارعة، وأهمية المنطقة محل الصراع، إذ كونت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقاً قطبا النظام الدولي في مرحلة الحرب الباردة، والتي امتدت منذ نهاية الحرب الباردة ولغاية تفكك الاتحاد السوفيتي رسمياً في العام 1991، لتتمكن الولايات المتحدة بعدها من الحفاظ على مكانتها في النظام الدولي، والإنفراد بالهيمنة عليه. أما فيما يخص روسيا، فقد استطاعت عبور التحديات التي تعرضت لها بعدها وريثاً للإتحاد السوفيتي، مع سعيها المستمر لاستعادة مكانتها ودورها في النظام الدولي كدولةٍ عظمى، عبر تأمين أمنها القومي والسيطرة على مصادر الطاقة، وهو ما تمثله اوكرانيا بالنسبة لها[65].

أولاً: آليات سياسية:

منذ حقبة الاتحاد السوفيتي كان هنالك تخوف غربي من التمدد الروسي، وقد كشفت تجاذبات الأزمة الأوكرانية عن توجس الغرب من التمدد الروسي مجدداً ومن طموحات الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين»[66]. إذ شهدت أوكرانيا ظهور أجواء الحرب الباردة مرةً اخرى فيما بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، ولاسيما بعد احداث عام 2014، حينها وقف السيناتور الامريكي الجمهوري «جون ماكين» في مدينة كييف، ليصرح: «نحن ندعم حقوقكم في الحرية والكرامة، أميركا معكم»، ولم يلبث مجلس النواب الأمريكي طويلاً ليُلغي ما يعرف بقانونِ «السياسية اللغوية للدولة»، إذ ألغى وضع اللغة الروسية في الدولة كلغةٍ وطنيةٍ ثانية[67].

ومن الممكن القول: أنَّ الهدف الأساس مما يجري يتلخص في ابعاد أوكرانيا عن دائرة النفوذ الروسي، والحد من نفوذ روسيا في أوروبا، لقد سبقت الحرب التي شنتها روسيا على أوكرانيا، سعي الولايات المتحدة

(65) احمد عبد الأمير الانباري، التنافس الروسي – الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط تنازع النفوذ والادوار: سوريا أنموذجاً، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 60، ص 73.

(66) ماهر سعدون خوشي الساعدي، التنافس الامريكي الروسي على دول الجذب الاستراتيجي بعد العام 2000 أوكرانيا وسوريا أنموذجاً، (بغداد: دار أمجد، 2023)، ص 430.

(67) المصدر نفسه، ص 414.

الامريكية بالتعاون مع دول غربية أخرى من اوروبا إلى إحتواء الازمة سواءً عبر الاتصال بالقيادة الروسية أو التلويح بعقوبات قاسية على روسيا في حال قامت بالاعتداء على اوكرانيا، إلا إنَّ هذه الاتصالات لم تنجح في انهاء الازمة أو احتوائها.

وفي ظل الحرب الدائرة بين الجانبين، دعمت الولايات المتحدة الأمريكية أوكرانيا سياسياً في مختلف المستويات، حيث أعلن وزير الخارجية الأمريكي «انتوني بلنكن» بأن «التزام الولايات المتحدة باستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامة أراضيها هو التزام صارم»، وأن الولايات المتحدة تدعم سيادة أوكرانيا ووحدة أراضيها، وبأن ما تقوم به روسيا في أكرانيا يهدد بوضع سوابق جديدة في أوروبا، والي يعمل على تقويض المبادئ الدولية الأساسية للأمن والسلام، مضيفاً بأن «الولايات المتحدة ملتزمة بتعزيز علاقتها مع أوكرانيا وتعمل على بناء مستقبل مزدهر للأوكرانيين»[68].

لقد قدمت الولايات المتحدة الأمريكية طيلة العام الاول من الحرب دعماً كبيراً، حيث تحدث الرئيس الأمريكي «بايدن» مع نظيره «زيلينسكي» بشكل منتظم وقام باستضافته في البيت الأبيض كما قام بزيارته في العاصمة الأوكرانية كييف، وذلك لتوجيه رسالة تعبر عن الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة. كما قامت الولايات المتحدة بتحشيد المجتمع الدولي لمعارضة الحرب الروسية، بما في ذلك الأمم المتحدة، إذ صوتت الدول مرارا وبأغلبية ساحقة لإدانة الهجوم الروسي. فضلاً عن القيام بعزل روسيا وفرض العقوبات عليها وإجراءات لتقييد تصديرها على أوسع نطاق[69].

كما قدمت الولايات المتحدة أكثر من 1,9 مليار دولار للأوكرانيين الذين يحتاجون إلى المساعدة، بما في ذلك أكثر من 13 مليون مواطن أوكراني أجبروا على الفرار من منازلهم. فضلاً عن تحشيد الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لتلبية احتياجات الأوكرانيين الحرجة، ومن ذلك مياه الشرب والغذاء والرعاية الصحية الطارئة. كما قدم التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة

(68) أنتوني بلنكن، وزير الخارية الأمريكي https://www.state.gov/united-with-ukraine/#sanctions تأريخ الزيارة: 2024/1/15.

(69) مستند حقائق: عام من الدعم لأوكرانيا، 2023/2/21، تأريخ الزيارة: 2024/1/15 https://shorturl.at/exUVY/

الموارد المطلوبة لاعادة الكهرباء والتدفئة بشكل عاجل في أرجاء البلاد. فضلاً عن استقبال مايقارب من 267 ألف أوكراني فروا من منازلهم إلى الولايات المتحدة، وإنشاء برنامج "الوحدة من أجل أوكرانيا"، اذ قدمت الولايات المتحدة أكثر من (340) مليون دولار من المساعدات للاجئين الأوكرانيين في الدول الاوروبية ، فضلاً عن ذلك، أطلق الرئيس الامريكي بايدن مبادرة المرونة الأوروبية الديمقراطية في شهر آذار/مارس 2022 للدفاع عن حقوق الإنسان في أوكرانيا والدول المجاورة، وقد قدمت الولايات المتحدة لهذه المبادرة حوالي 220 مليون دولار لأوكرانيا لدعم حرية الإعلام وتمكين الوسائل الإعلامية الأوكرانية من مواصلة العمل أثناء الحرب ومكافحة التضليل الإعلامي وزيادة أمن الناشطين والمجموعات الضعيفة وسلامتهم وتعزيز المؤسسات الديمقراطية والمكافحة للفساد ودعم المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان ومخالفات القانون الدولي[70].

(70) المصدر نفسه.

كما تسعى الولاياتُ المتحدةُ الأمريكية إلى محاسبةِ روسيا بسبب حربها على أوكرانيا، وضمان مثول منتهكي حقوق الإنسان، ومن تسببوا بجرائم حرب أمام العدالة، إذ حددت وزارة الخارجية الأمريكية مؤخراً قيامَ عناصر من الجيش الروسي ومسؤولين روس آخرين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية في أوكرانيا. فضلاً عن ذلك، تواصل الولايات المتحدة دعم آليات المحاسبة الدولية، ومن ذلك لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن أوكرانيا التابعة للأمم المتحدة، وبعثة الأمم المتحدة لمراقبة حقوق الإنسان في أوكرانيا، وآلية موسكو الخاصة بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وفريق التحقيق المشترك في جرائم الحرب المحتملة في أوكرانيا[71].

(71) مستند حقائق: عام من الدعم لأوكرانيا، مصدر سبق ذكره.

ثانياً: آليات اقتصادية:

طورت الولاياتُ المتحدة، وأكثر من ثلاثين دولة حليفةً لها، أكبرَ مجموعةٍ من العقوباتِ والإجـراءات لتقييد التصدير، والتي تم فرضها يوماً على اقتصادٍ رئيس، إذ تعرقل هذه الإجراءات وصول روسيا إلى المدخلات الحرجة والتقنيات المتقدمة، مما يقللُ من قدرتها على تمويلِ حربها على أوكرانيا.

لقد طبقت الولايات المتحدة الأمريكية العقوبات على أكثرِ من ألفي كيانٍ أو فرد، كما وضعت قيود التصدير على أكثرِ من (375) كياناً، وقد وسعت نطاقها بما في ذلك على شركاتٍ رئيسة مملوكةٍ للدولةِ الروسية، وجهاتٍ فاعلة ثالثة تدعم آلة الحرب الروسية، كما فرضت عقوباتٍ على المؤسسات المالية الروسية، والمزيدِ من القيود الموسعة بشكل متزايدٍ على المنتجات العسكرية والصناعية التي قد تدعمُ القاعدةَ الصناعية الدفاعية الروسية.

وقد اضطرت روسيا نتيجةً لذلك إلى اللجوء إلى دولٍ حليفة لها من اجلِ الحصولِ على أسلحةٍ ومعـداتٍ، بالنظر إلى عدم قدرتها على تصنيع ما يكفي من القطعِ لإعادةِ شحذِ الموارد اللازمة للحربِ من الداخلِ الروسي.

فضلاً عن ذلك، فقد ألغى الكونغرس الأمريكي الوضع القائم للعلاقات التجارية الطبيعية الخاص بروسيا، وألغى بذلك امتيازات روسيا في التجارة الدولية، وزاد التعرفة الكمركية على عددٍ كبيرٍ من المنتجات الروسية المستوردة إلى الولاياتِ المتحدة الأمريكية.

من جانبٍ آخر، قدمت الولايات المتحدة الأمريكية (13) مليار دولار من منح التمويل لدعم ميزانية أوكرانيا، فضلاً عن أكثر من (9,9) مليار دولار وافق عليها الكونغرس لضمان دعم الحكومة الأوكرانية، لتتمكن من مواصلة تلبية احتياجات مواطنيها الحرجة وتقديم الخدمات الأساسية فيما تواجهُ العدوانَ الروسي المتواصل.

ونظراً لدورها المهم في المؤسسات المالية الدولية، فقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل وثيق مع مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبنك الأوروبي للإنشاء والإعمار لدعم أوكرانيا، من أجل تعزيز أمن الطاقة، وأمن الغذاء، ودعم السكان النازحين داخل اوكرانيا، وأطلقت الولايات المتحدة مع مجموعة الدول الصناعية السبعة منصةً لتنسيقِ الجهات المانحة لأوكرانيا، لتعزيز التنسيق للدعم الاقتصادي لاحتياجات التمويل الخاصة بأوكرانيا وجهود إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي.

لقد بلغ حجم المساعدات المالية التي قدمتها إدارة الرئيس الأمريكي «جو بايدن» لأوكرانيا منذ بدء الحرب ولغاية 31 تموز/ يوليو 2023 أكثر من (76.8) مليار دولار أميركي، ويشمل ذلك الدعم الإنساني والمالي والعسكري، وفقًا لمعهد كيل للاقتصاد العالمي، وهو معهد أبحاث ألماني[72].

ثالثاً: آليات عسكرية:

كشفت وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) عن إجمالي المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة لأوكرانيا منذ تسلم الرئيس الأمريكي «جو بايدن» لإدارة البيت الأبيض في كانون الثاني/ يناير 2021 ولغاية 29 كانون الأول/ سبتمبر 2023 والتي قُدرت بحوالي (17) مليار دولار.

وقد تضمنت المساعدات العسكرية: أكثر من (700) طائرة مسيرة «سويتش بليد»، و (1400) نظام ستينغر الدفاعي المضاد للطائرات، و(32) ألف نظام مختلف مضاد للمدرعات، والعدد نفسه من أنظمة «فينكس غوست» المسيرة. و(8500) نظام غافلين المضاد للمركبات المدرعية، فضلاً عن (2000) قذيفة موجهة عيارة «155 ملم»، و(146) مدفع هاوتزر، وحوالي (مليون) قذيفة مدفعية من عيارات «155 ملم» و»105 ملم».

كما ضمت المساعدات، أنظمة صواريخ مدفعية متقدمة عددها (34) فضلاً عن لذخيرتها، وحوالي (300) مركبة لسحب المدافع والمعدات العسكرية، و(20) نظام إطلاق صواريخ هاون، و(85) ألف ذخائر خاصة بها من عيار «120 ملم».

وقد اشتملت المعدات أيضاً على (1500) نظام صواريخ موجهة، و(ثمانية) أنظمة دفاع جوي «ناسماس» وذخائرها، و(4) مركبات مخصصة كمركز للقيادة، و20 طائرة هيلكوبتر من طراز «أم أي – 17»، وصواريخ تكتيكية جو – أرض مضادة للإشعاعات، ومئات المركبات متعددة الأغراض، و(44) شاحنة ومقطورات خاصة لشحن المعدات العسكرية. فضلاً عن (200) مركبة مخصصة لنقل الأفراد، وأكثر من (10) آلاف قاذفة قنابل محمولة، و(40) مركبة مضادة للألغام

(72) بالإنفوغراف.. تعرف على حجم المساعدات الأميركية لأوكرانيا منذ بداية الحرب ، الجزيرة .https://shorturl at/ehOX2 تأريخ الزيارة: 2024/1/16.

وأنظمة لتنظيف الأراضي من الألغام، و(60) مليون طلقة ذخيرة للأسلحة الصغيرة، (75) ألف درع وخوذ واقية، ومعدات وقاية كيميائية وبيولوجية.

وقد اظهرت وزارة الدفاع بأن المساعدات تضم (15) طائرة «سكان إيغل» للاستطلاع المسير عن بعد، ورادارات متقدمة للرصد، ومركبات بحرية مسيرة بعد، وأنظمة «هاربون» المضادة للسفن، و18 زورقاً حربيا، وأنظمة اتصالات ورؤية ليلة.

كما أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية في 27 كانون الأول/ ديسمبر 2023، عن تقديم مساعدات بقيمة (1.1) مليار دولار، وتتضمن راجمات صواريخ هيمارس، ومئات المركبات المصفحة، وآليات لنقل الأسلحة وأنظمة دفاع مضادة للطائرات[73]. كذلك فقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في 27 كانون الأول/ ديسمبر 2023، عن حزمة نهائية من المساعدات المالية لأوكرانيا تصل الى ما يقارب من (250) مليون دولار تتضمن أسلحة ومعدات وتشمل القدرات المتوفرة في ذخائر الدفاع الجوي، ومكونات أخرى لنظام الدفاع الجوي، وذخيرة إضافية لأنظمة الصواريخ المدفعية عالية الحركة، وذخيرة مدفعية 155 ملم و105 ملم، وذخائر مضادة للدروع، وأكثر من 15 مليون طلقة ذخيرة.[74]

(73) البنتاغون يكشف عن إجمالي المساعدات الأميركية لأوكرانيا حتى الآن، الحرة، 2023/12/29، تأريخ الزيارة: 2024/1/16، https://shorturl.at/krMR2

(74) ينظر: https://www.state.gov/biden-administ635ration-announces-additional-u-s-military-assistance-for-ukraine-2/ تأريخ الزيارة: 2024/1/16.

المصادر العربية:

1. أحمد جميل عزم، «إعادة تعريف مصطلح إدارة الصراع مراجعة نقدية»، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 35 (القاهرة: 2012).
2. أحمد عبد الأمير الانباري، التنافس الروسي – الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط تنازع النفوذ والادوار: سوريا أنموذجاً، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 60.
3. احمد كامل الخفاجي، إسراء شريف الكعود، تطبيق القوة الذكية في صراع القوى الإقليمية في الشرق الأوسط بعد 2011، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 62، بغداد، 2021.
4. احمد محمد وهبان، «تحليل ادارة الصراع الدولي (دراسة مسحية)»، (الرياض: سلسلة اصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية، 2014).
5. احمد نوري النعيمي، «السياسة الخارجية»، (عمان، دار زهران للنشر ولتوزيع، 2011).
6. اسماعيل صبري مقلد، ، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات، (القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1991).
7. أنتوني بلنكن، وزير الخارية الأمريكي https://www.state.gov/united-with-ukraine/#sanctions تأريخ الزيارة: 2024/1/15.
8. ايهاب خليفة، «القوة الإلكترونية وأبعاد التحول في خصائص القوة»، سلسلة أوراق، وحدة الدراسات المستقبلية، مكتبة الإسكندرية، العدد 12، 2014.
9. http://dx.doi.org/10.13140/RG.2.2.18924.37769
10. بشير عبد الفتاح، تجديد الهيمنة الأمريكية، الدار العربية ناشرون، بيروت، 2013.
11. بن ضيف الله بلقاسم، «القوة الذكية في الفكر السياسي الاستراتيجي الأمريكي المعاصر 2008-2016 مقاربة نظرية للفهم»، مجلة المستقبل العربي، العدد 438 (بيروت 2019).
12. البنتاغون يكشف عن إجمالي المساعدات الأميركية لأوكرانيا حتى الآن، الحرة، 2023/12/29، تأريخ الزيارة: 2024/1/16، https://shorturl.at/krMR2
13. تيري ل. ديبل، استراتيجية الشؤون الخارجية: منطق الحكم الامريكي، ترجمة ويد شحاتة (بيروت: دار الكتاب العربي، 2009).
14. جمال سلامة علي، أصول العلوم السياسية اقتراب واقعي من المفاهيم والمتغيرات، (القاهرة، دار النهضة العربية 2012).

15. جهاد عودة، الصراع الدولي مفاهيم وقضايا، (القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005).

16. جوزف س. ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، نقله إلى العربية محمد توفيق البجيرمي، تقديم عبد العزيز عبد الرحمن :الثنيان (الرياض: مكتبة العبيكان، 2007).

17. جوليا سيري وبوكي جانيه، تاريخ الولايات المتحدة النشأة والجذور، ترجمة حسين عبد علي، ط2، (القاهرة: دار الكتاب العربي، 2003).

18. جوناثن بايل، نظرة نادرة على أحدث طائرة تجسس أمريكية بدون طيار، BBC عربي، https://www.bbc.com/arabic/Worldnews/2013/10/131031 تأريخ الدخول للموقع 12/3/2024.

19. حسن عبد ربه حسن، عقل أمريكا: مؤسسات صناعة الرؤية والفكر في الولايات المتحدة الأمريكية، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2009.

20. حسين الحاج علي احمد، «حرب أفغانستان التحول من الجيوستراتيجي الى الجيوثقافي»، مجلة المستقبل العربي، العدد 276، (بيروت 2002).

21. حيدر سامي عبد، القوى في السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام 2008، مكتبة بيسان، بيروت، الطبعة الأولى.

22. خلود العبيدي، «دور المتغير التكنولوجي في النظام الدولي بعد الحرب الباردة»، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، بغداد، العراق، 2010.

23. رفيق عبد السلام، (الولايات المتحدة بين القوة الصلبة والقوة الناعمة (بيروت: دار الانتشار العربي، 2011).

24. رنا خلف، المقوم التكنولوجي وأثره في السياسة الأمريكية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 49، 2015.

25. ريهام مقبل، «عناصر وأشكال القوة في العلاقات الدولية»، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد 188 (القاهرة: 2012).

26. زبيغنيو بريجنيكسي، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة عمر الأيوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2004).

27. سامي ابراهيم الخزندار، «الصراعات العربية الداخلية رؤية في الأسباب والدوافع»،

مجلة اليرموك، العدد الأول (عمان: 2004).
28. سامي ابراهيم الخزندار، إدارة الصراعات وفض المنازعات إطار نظري، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014).
29. سليم كاطع علي، أثر البعد الثقافي في السياسة الخارجية الأمريكية، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، 2017.
30. سيف الهرمزي، ، مقتربات القوة الذكية الأميركية كآلية من آليات التغيير الدولي الولايات المتحدة الأميركية أنموذجاً (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).
31. صالح زهر الدين، موسوعة الإمبراطورية الأمريكية: قاموس الشخصيات الأمريكية (III)، (بيروت: المركز الثقافي اللبناني، 2004).
32. صدام مرير الجميلي، صراع الدول الكبرى للهيمنة على النظام العالمي (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2016).
33. عبد الغفار عفيي الدويك، الاتجاهات الحديثة في إدارة الأزمات الدولية الشرق الاوسط نموذجاً، المجلة الدولية لأبحاث الازمات، مجلد 1، العدد التعريفي، الرياض.
34. عبد المجيد هادي، إلى أين تذهب أمريكا بالعالم؟، (بيروت، دار الكتاب الجديد، 2011).
35. عيسى درويش، ملامح السياسة الأمريكية والمستجدات الراهنة وآفاقها المستقبلية، الفكر السياسي، العددان 11-12 (خريف – شتاء 2001).
36. فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين احد أمين (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، 1993).
37. ماهر داوود درعاوي، «دور الإعلام الأمريكي في صنع السياسة الخارجية الامريكية: قناة الحرة نموذجاً»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين.
38. ماهر سامي خليل الحلبي، القوة الذكية كأداة لصياغة السياسة الخارجية، 2018.
39. ماهر سعدون خوشي الساعدي، التنافس الامريكي الروسي على دول الجذب الاستراتيجي بعد العام 2000 أوكرانيا وسوريا أنموذجاً، (بغداد: دار أمجد، 2023)، ص 430.
40. مثنى علي حسين المهداوي، أثر المتغير الأمريكي في العلاقات الروسية العراقية المعاصرة، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد ، بغداد، 2009.

41. محمد حمدان، القوى الناعمة وإدارة الصراع عن بعد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2013.

42. محمد سعدي، «مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة والثقافة والسلام»، سلسة أطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 58. (بيروت 2006).

43. محمد قاسم هادي، «مكانة القوة الأمريكية في الفكر الاستراتيجي الامريكي»، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 54، بغداد، 2018.

44. مرتضى الموسوي، الصراع الحضاري الغربي مع العالم الثالث، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2008).

45. مستند حقائق: عام من الدعم لأوكرانيا، 2023/2/21، تأريخ الزيارة: 2024/1/15 https://shorturl.at/exUVY/

46. هيكلية التعليم في الولايات المتحدة، وزارة الخارجية الأمريكية على موقعها الرسمي.

47. هيلاري رادوم كلينتون، القيادة عبر القوة المدنية: إعادة تعريف الدبلوماسية والتنمية الأمريكية، سلسة ترجمات الزيتونة (61)، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، 2010.

48. وسام شاكر السراي، عسكرية الصراعات في عالم القوة الناعمة، مجلة أبحاث استراتيجية، العدد 12، بغداد، 2016.

49. يام خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، (دمشق: وزارة الثقافة الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010).

المصادر الإنكليزية:

1. Adel abdulhamz, israa iqbal kadhum, COVID-19 Pandemic from the Perspective of Realist Theory and Constructivist Theory in International Relations, resmilitaris, issue (1),2023 .

2. Batool Hussein Alwan, Ahmed Adnan Aziz, pluralism and tolerance and their impact on strengthening community building, Journal of Humanities and Social Sciences Studies, University of Jordan, Volume 46, Issue 2, Appendix 2, 2019.

3. Dennis J. D. Sandole and others, Conflict Analysis and Resolution, Routledge, USA and Canada, 2009.

4. Hameed, Muntasser Majeed. 2020. "Political structure and the administration of political system in Iraq (post-ISIS)." Cuestiones Políticas 37, no. 65.

5. Ho-won Jeong, Conflict Resolution: Dynamic, Process and Structure.

6. https://www.state.gov/biden-administ635ration-announces-additional-u-s-military-assistance-for-ukraine-2.2024/1/16 تأريخ الزيارة: /

7. James L. Jones, "Remarks by National Security Advisor Jones at 45th Munich Conference on Security Policy" Council on Foreign Relation, 8 February 2009, http://www.cfr.org/publication/18515

8. Joseph Nye, Soft Power: The Means To Success In world Politics, Public Affairs, New York, 2004.

9. Joseph Nye, The Paradox Of American Power, Oxford University Press, Oxford, 2003.

10. Joseph Nye, & Richard L. Armitage, CSIS Commission On Smart Power: A Smarter More Secure America, Center For Strategic International Studies, Washington DC, 2007.

11. Joseph Nye, The Future of Power (New York: The Perseus Books Group, 2011).

12. Muntasser Hameed Majeed, State-Building and Ethnic Pluralism in Iraq after 2003, Journal of Political Philosophy and Sociology of Politics "Polity. Analysis. Chronicle Forecast, Vol.104, No1.

13. Richard L. Armitage and Joseph S. Nye, CSIS Commission On "Smart Power", Washington D.C., 2007.

14`_Muntasser Hameed Majeed, "State-Building and Ethnic Pluralism in Iraq After 2003", Journal of Political Philosophy and Sociology of Politics Polity. Analysis. Chronicle Forecast, Vol.104, No1, 2022

15-Sudad Mawlood Sabaa and Aya Sadeq Jumaah : The Political Rights of Minorities in the Iraqi Government that are not Organized in Region : Jornal of Positive School Psychology: vol 6 :no4:2022